



وزارة العدل

قرار رقم (٥٠٨)

صادر عن اللجنة المشكلة بموجب المادة الثامنة

من قانون العفو العام رقم ٥ لسنة ٢٠١٩

بناءً على الطلب المقدم من المستدعي ابراهيم محمد عودة الله فياض
الدعجة لشمول الجرم المسند اليه في القضية الجنائية رقم (٢٠١٨/٩٩٦)
جنايات شرق عمان بأحكام قانون العفو العام رقم ٥ لسنة ٢٠١٩ .

اجتمعت اللجنة المشكلة بموجب أحكام المادة الثامنة من قانون العفو
العام رقم ٥ لسنة ٢٠١٩ للنظر في كل اعتراض أو إشكال أو تفسير ينجم عن
تطبيق أحكام هذا القانون .

بالإطلاع على ملف القضية الجنائية رقم (٢٠١٨/٩٩٦) جنایات شرق
عمان نجد أن المستدعي أدين بتاريخ ٢٨/١٠/٢٠١٨ بجناية الشروع بالسرقة
بالاشتراك خلافاً لأحكام المواد (٤٠٤/١ و ٧٠ و ٧٦) من قانون العقوبات
والحكم عليه بوضعه بالأشغال المؤقتة مدة سنة ونصف والرسوم .

وحيث ثبت نتيجة البحث في الدعاوي المستخرجة من برنامج ميزان وجود

قيود متكررة بجرم السرقة بحق المستدعي وهي :-

١- القضية رقم (٢٠١٨/٤٢٢) جنایات شرق عمان .

٢- القضية رقم (٢٠١٨/٩٩٦) جنایات شرق عمان المتفرعة عن القضية التنفيذية رقم (٢٠١٨/٦١٢٦) تنفيذ شرق عمان (موضوع الطلب) .

وعليه وحيث ان المادة (٣/ب) من قانون العفو رقم ٥ لسنة ٢٠١٩ اشترطت لشمول جنایة السرقة خلافاً لاحكام المادة (٤٠٤) من قانون العقوبات اقترانها باسقاط الحق الشخصي من الجهة المشتكية وان لا يكون مكرراً لجنایات السرقة المنصوص عليها في المواد من (٤٠٠-٤٠٥) من قانون العقوبات .

وحيث يتبين بان المستدعي المحكوم عليه ابراهيم محمد عودة الله فياض الدعجة مكرر لجنایات السرقة لهذا نقرر رفض الطلب واعتبار الجريمة المحكوم بها المستدعي غير مشمولة بقانون العفو العام رقم ٥ لسنة ٢٠١٩ .

قراراً صدر بتاريخ ٢٠٢٠/٣/١٠

رئيس اللجنة
رئيس محكمة التمييز
القاضي محمد الغزو

عضو
رئيس النيابة العامة
القاضي "محمد سعيد" الشريده

عضو
النائب العام
لدى محكمة استئناف عمان
القاضي د. حسن العبدلات

عضو
النائب العام
لدى محكمة الجنایات الكبرى
القاضي احسان السلامة

عضو
النائب العام
لدى محكمة أمن الدولة
القاضي العميد حازم المجالي